جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص محاضرات مقياس
- مدخل للاقتصاد-

الدكتورة

بن لحرش صراح

I- مدخل معرفي لعلم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

1- مفهوم علم الاقتصاد

يعود أصل مصطلح الاقتصاد إلى الكلمة الاغريقية OIKONOMOS والتي تنقسم إلى (OIKOS) والتي تعني المنزل و(NOMOS) والتي تعني التحكم أو التدبير أو الإدارة، وبذلك يقصد بالكلمة ككل تدبير شؤون المنزل، حيث كان يقصد به البحث عن القواعد والطرق التي تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات.

أما تعبير الاقتصاد السياسي فقد استخدم لأول مرة سنة 1615 على يد الكاتب الفرنسي أنطوان دو مونكريتيان (Antoine De Monchretien) عندما ألف كتابا بعنوان أطروحة في الاقتصاد السياسي "Traité d'Economie Politique" بهدف إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة، ومن فرنسا انتقل هذا التعبير إلى إنجلترا، حيث استخدمه كل من وليم بتي (Wiliam Petty) في كتاباته، وجيمس ستيوارت ميل (J.S.MILL) الذي يعتبر أول كاتب إنجليزي يعنون به كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي "Principles of Political Economy"، ولا يعني إضافة كلمة سياسي إلى الاقتصاد تسييس المعرفة وأنها أصبحت غير خاضعة للضوابط العلمية وبالتالي تتحكم السياسة في تحديد موضوعاته وكيفية معالجتها، بل على العكس من ذلك فإن عبارة الاقتصاد السياسي كان يستعملها الاقتصاديون في تحليلهم ويهدفون من ذلك إلى الاهتمام بدور الدولة في النشاط الاقتصادي وكذا البحث عن طرق إغتناءها.

يختلف كثير من العلماء في تحديد الفترة التي بدأ فيها علم الاقتصاد بمظهره الحالي المبني على أسس علمية وتحليلية، ولكن كل المؤشرات تركز على أن ذلك قد تم في القرن الثامن عشر، حيث أقر كثير من العلماء أن الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث (Adam SMITH) هو أول من عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبادئ وأسس واضحة من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" سنة 1776، إضافة إلى ألفرد مارشال (Alfred Marshall) الذي أصدر كتابا بعنوان "مبادئ علم الاقتصاد" سنة 1890، حيث شاع هذا الاصطلاح بعده في الكتابات الأنجلوسكسونية.

1-1- تعريف الاقتصاد لغة

ويعني التوسط والاعتدال، يقال فلان مقتصد في النفقة أي لا إسراف ولا تقتير، ولم تكن هذه الكلمة حديثة العهد بل عرفت منذ القدم، وقد كان لها مدلول عند العرب عرف بكيفية تدبير أمور البيت المالية أحسن تدبير وعدم الإسراف، كما انتشر هذا المصطلح ليشمل أمور المدينة والدولة، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا عال من اقتصد"، كما يقال في اللغة العربية "التدبير نصف المعيشة". فالمفهوم العام للاقتصاد كان يستخدم للدلالة على الاعتدال في الصرف والإنفاق.

1-2- تعريف الاقتصاد اصطلاحا

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف جامع وشامل لعلم الاقتصاد، ويعود ذلك لاختلاف اتجاهاتهم الفكرية، ومن التعريفات التي يمكن أن نذكرها في هذا الصدد الآتي:

1-2-1- علم الاقتصاد هو علم الثروة

تعرف الثروة بأنها "كل ما يمتلكه الشخص ويكون له قيمة تبادلية"، "وتشمل وسائل الدفع أو النقود التي بيد الأفراد". ويعتبر الاقتصادي آدم سميث (1723-1970) الأب المؤسس لعلم الاقتصاد، وهو أول من قام بوضع كتاب منظم في علم الاقتصاد، وقد نشره بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه: "هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها للأمة أن تغتني"، أي أن الثروة هي غاية كل نشاط اقتصادي، وأن كل مجهود يقوم به الإنسان لا يهدف إلى هذه الغاية لا يعتبر نشاطا اقتصاديا، وأن موضوع الاقتصاد حسب هذا التعريف هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة من أجل إشباع الحاجات، ولكن عند قراءة كتاب آدم سميث والتمعن في شرحه للوسائل التي يمكن بواسطتها للأمة أن تغتني نجد أنه يركز فقط على الانتاج المادي أو السلع المادية، وهو ما جعله يتعرض للكثير من الانتقادات فقد استبعد الكثير من الخدمات التي تعتبر في الوقت الحاضر ذات قوة إشباع للحاجات البشرية شأنها في ذلك شأن السلع المادية، فهناك الكثير من الأنشطة التي لا ينتج عنها سلع مادية، ولكنها تكتفي بتقديم خدمات معينة إلى أفراد المجتمع وتشبع حاجات في نفوسهم، إذ يكونون على استعداد لدفع ثمن للحصول عليها، ومن الأمثلة على ذلك نذكر؛ خدمة الطبيب التي لا شك في أنها تشبع حاجة إنسانية؛ فبالاضافة إلى أنها تشبع حاجة مباشرة وهي الراحة والتخلص من آلام المرض، فإنها أيضا تشبع العديد من الحاجات البشرية الأخرى بأسلوب غير مباشر، فمعالجة الطبيب لمرضاه تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أي زيادة قدرتهم على العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات الأخرى، وكذلك الطبيب البيطري أيضا يشبع حاجة الانسان بطريقة غير مباشرة عن طريق محافظته على الثروة الحيوانية الموجودة في المجتمع وتنميتها، وإضافة إلى ذلك فإن كل من المهندس والمحامي ورجال الأمن إنما يقومون بإشباع حاجات إنسانية بما يقدمونه من خدمات يرغب الأفراد في الحصول عليها شأنها في ذلك شأن السلع المادية، وبذلك يمكن القول أن النشاط الإنتاجي لا يجب أن يقتصر على النشاط الذي ينتج عنه السلع المادية فحسب، ولكنه من الضروري أن يمتد ليشمل أي نشاط ينتج عنه ما يسد حاجة الانسان ويجعله في حال أفضل، سواء كان ذلك عن طريق إنتاج السلع أو أداء الخدمات.

أما جون ستيوارت ميل فقد أضاف إلى فكرة الثروة وتكوينها لدى آدم سميث عنصر توزيع هذه الثروة، فأصبح علم الاقتصاد بالنسبة له هو العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة وتوزيعها بالأساليب العلمية ويتتبع آثار القوانين التي تنشأ عن عمليات الانسان المتداخلة في سبيل إنتاج الثروة.

1-2-2- علم الاقتصاد هو علم الندرة والاختيارات الفعالة

يعرف الاقتصادي ليونيل روبنز (Lunil Robbins) علم الاقتصاد على أنه: "هو العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده النادرة والمحدودة"، في حين أن ريمون بار يقول أن: "النشاط الاقتصادي ماهو إلا اختيار يتم من أجل تلبية الحاجات".

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الانسان الذي يسعى إلى إشباع حاجياته المتعددة والمتجددة في ظل موارده (دخله) المحدود، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال القيام بعملية الاختيار بين البدائل المتاحة لديه، وبذلك يكون موضوع علم الاقتصاد هو تحليل هذه الاختيارات وأخذ البدائل (الخيارات) الفعالة أو الصائبة.

1-2-3- علم الاقتصاد هو علم التبادل في السوق

في نهاية القرن التاسع عشر ظهر تعريف لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الفرنسي بيرو، حيث يعرفه على أنه: "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات". حسب هذا التعريف فإن موضوع علم الاقتصاد هو دراسة التبادل والذي بمقتضاه يتنازل الفرد عما معه لفرد آخر مقابل الحصول على ما يريد، وتتم عملية التبادل في السوق والذي يعرف بأنه مكان التقاء العرض والطلب، وليس بالضرورة أن يكون السوق مكانا معينا وإنما قد يكون سوقا افتراضيا كالأسواق عبر الأنترنت، حيث تتحدد فيه قيمة السلع والخدمات نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

1-2-4- علم الاقتصاد هو علم الرفاهية

عرف بيجو الاقتصاد في كتابه "إقتصاديات الرفاه" المنشور سنة 1920 على أنه: "هو العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية، وهي ذلك الجزء من الرفاهية العامة الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود"، أي أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة وتحليل الطرق الممكنة التي تجعل الفرد يكتسب موارد (دخول) بأقل جهد ممكن وبأقل تكلفة، كما يهتم بايجاد الطرق المثلى لانفاقه وهو الأمر الذي سيحقق له العيش في ترف ورفاه.

1-2-5- علم الاقتصاد هو علم العلاقات الاجتماعية للانتاج

عرف الأستاذ نيكيتين (Nikitine) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" بأن الاقصاد "هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج"، فالإنسان يقوم بإنتاج السلع والخدمات ومن ثم توزيعها

لسد حاجيات أفراد المجتمع، وأثناء قيامه بذلك فإن الإنسان تنشأ له علاقات اجتماعية أي بينه وبين أخيه الإنسان؛ فالإنسان لا يمكنه البقاء على قيد الحياة إلا من خلال عمل الآخرين، حيث أن أفراد المجتمع يكملون بعضهم بعضا، فيتعاونون ويتقاسمون العمل فيما بينهم، وبذلك تظهر جليا أن عملية الإنتاج هي ذات طبيعة اجتماعية، وكذلك هناك علاقة أخرى يمكن الحديث عنها ألا وهي علاقة الإنسان بالطبيعة؛ حيث يبذل الإنسان جهدا مستمرا للسيطرة على الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته، وذلك بتسخير الموارد الطبيعية من أجل إشباع حاجاته. وبذلك يمكن القول أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع في مختلف مراحل نموه وتطورها.

من خلال مجمل التعاريف السابقة، يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة كيفية استخدام الموارد النادرة لإشباع رغبات وحاجات الإنسان المتعددة والمتجددة وبأقل تكلفة ممكنة.

2- مراحل البحث العلمي في الاقتصاد

وهي عبارة عن مراحل معينة، يتبعها الباحث الاقتصادي عند دراسة مشكلة اقتصادية أو ظاهرة اقتصادية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تحديد مشكلة البحث العلمي ووضع الفروض؛
- جمع البيانات والمعلومات والإحصاءات عن مشكلة البحث (الظاهرة المدروسة)؛
- تحليل البيانات والمعلومات في ضوء الفروض المعتمدة في البحث بعد تمثيلها وفقا لأساليب التحليل؛
- اختبار صحة النتائج وفقا لفروض النظرية الاقتصادية التي حددها البحث مسبقا؛
- استنتاج واعتماد النتائج المتحصل عليها من التحليل والمقارنة، ومن ثم الوصول إلى تعميم النتائج، وكذا التنبؤ بالمستقبل.

3- علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى

إن علم الاقتصاد يؤثر ويتأثر بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك لما لهذا العلم من التصاق وثيق بحياة الفرد والمجتمع، ولا يمكن فصل هذا العلم عن العلوم الأخرى لأن العلوم الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض، ويمكن توضيح العلاقة التي تربط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى في الآتي:

3-1- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

هناك إرتباط وثيق بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظروف سياسية معينة، فيكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، كما أن صانعي القرارت

لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، كما أن الإدراة السياسية في أي بلد تتأثر تأثرا واضحا بالأوضاع الاقتصادية.

3-2- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لا يمكن أن نفهم التطور الاقتصادي للبشرية بمراحله المختلفة إلا عن طريق التطور التاريخي للإنسان، حيث نجد أن لكل مرحلة من تطور الإنسان نظاما اقتصاديا معينا خاصا بها، فعالم الاقتصاد لا يجب أن يغفل تاريخ تطور الفكر الاقتصادي وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي، واستنباط نقاط القوة والضعف والاستفادة منها في المستقبل، كما أن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي فهي تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية.

3-3- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم الباحث الاقتصادي كثيرا بمعرفة سلوك الفرد ولذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، ومثال ذلك اهتمام الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته.

3-4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

توجد العديد من الظواهر الاقتصادية التي تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية، حيث يتم فيها تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من الوصول إلى أدق النتائج، وكمثال على ذلك استعانة الباحث الاقتصادي بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار لقياس القوة الشرائية للنقود، كما أن الاقتصادي يستخدم الإحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر وقياسها مستقبلا، والتوسع في استخدام الأساليب الإحصائية أدى إلى ظهور الاقتصادي القياسي (Economitrics).

3-5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجأ الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.

3-6- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم بعضا من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة ما يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، فمثلا

تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والتدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

5- أهمية وأهداف علم الاقتصاد

يهدف علم الاقتصاد إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي نذكر منها:

- تحقيق النمو الاقتصادي وتطوره على الصعيدين المحلي والعالمي؛
- تثبيت مستويات الأسعار عند حد معين؛
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية؛
- التوظيف الكامل للأيدي العاملة في المجتمع ، وجعلها منتجة؛
- توفير الحرية والأمن الاقتصادي في المجتمعات، وكذا تحقيق التوزيع العادل للدخل.

II- المشكلة الاقتصادية

1- مضمون المشكلة الاقتصادية

بدأت المشكلة الاقتصادية مع وجود الإنسان على سطح الأرض، وقد لازمته منذ بدأ الخليقة حتى يومنا هذا، وتكمن المشكلة الاقتصادية في التناقض بين حاجات وموارد الإنسان؛ حيث أن حاجات الإنسان غير محدودة في حين أن الموارد التي يمتلكها لإشباع هذه الحاجات محدودة وغير كافية، فالإنسان يسعى دائما إلى إشباع حاجاته كالحاجة إلى الطعام، الشراب، المأوى والملبس، وما إن ينتهي من إشباع إحدى حاجاته أو رغباته إلا وتثور في نفسه رغبة أخرى، ولإشباع هذه الحاجات والرغبات يحتاج الإنسان الحصول على السلع والخدمات، وتكون عادة الحاجة إلى السلع والخدمات مرتبطة بدرجة كبيرة بالمرحلة التي يعيشها الإنسان والتي تختلف حسب الزمان؛ فالطبيعة مثلا لا تمد خيراتها في وقت واحد، إذ توجد المحاصيل الشتوية والصيفية والربيعية والخريفية، كما أن لكل فصل مردوده وخيراته، وكذلك تختلف الحاجات حسب المكان؛ وذلك لأن الخيرات الموجودة في الطبيعة لا تتوفر كلها في مكان واحد، حيث نجد في منطقة معينة المعادن، وفي منطقة أخرى نجد المياه ...إلخ، كما تختلف من حضارة إلى أخرى؛ فحاجات الإنسان في الحضارات القديمة تختلف عن حاجات الإنسان في الوقت الحالي، إضافة إلى عوامل أخرى تتحكم في توجيه الحاجات الإنسانية كالدين، العادات والتقاليد الاجتماعية...إلخ.

على الرغم من الجهود الدائمة التي بذلها الانسان على مر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائي لها ولم تؤدي إلى ذلك، فالإنسان في سعيه الدائم لتحقيق الرفاهية المادية والارتقاء بمستوى معيشته يستخدم كافة الوسائل التي تصل به نحو إشباع رغباته، فالموارد التي يحصل من خلالها الإنسان على حاجاته التي ليس لها حدود لا

تكفي لإشباع كل حاجاته ورغباته بالشكل الأمثل، وذلك لمحدودية هذه الموارد، إضافة إلى أن لها استخدامات مختلفة؛ فمنها ما يتم استهلاكها مباشرة أو تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات أوفي الحصول منها على سلع وأدوات إنتاجية...إلخ، ولو توفرت هذه الموارد للإنسان بالشكل الكافي الذي يلبي حاجاته ورغباته لما ظهرت هذه المشكلة الاقتصادية.

1-1- خصائص (مميزات) المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، نورد بعضها في الآتي:

1-1-1- العمومية

تأخذ المشكلة الاقتصادية طابع العمومية، إذ أنها قد تواجه الفرد كما قد تواجه الدول، وتعاني منها الدول بمختلف درجات تطورها سواء أكانت هذه الدول متخلفة أو متقدمة أو رأسمالية أو اشتراكية أو حتى إسلامية، وذلك في حالة عدم قيام أفراد المجتمع وأصحاب القرار بالسعي في استثمار الموارد بأفضل الطرق الممكنة، فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أسبابها من فرد إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، وإنما يكون الاختلاف في الطريقة التي يتم حلها بها.

1-1-2- الديمومة

بمعنى أنها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى واجه هذه المشكلة الاقتصادية، ولازالت المجتمعات الحديثة تعاني منها لحد الآن، كما أن المجتمعات التي ستأتي في المستقبل سوف تعاني منها أيضا.

1-1-3- الندرة النسبية

حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في حاجات الانسان المتعددة والمتجددة، والتي لا يمكنه تلبيتها بسبب الندرة النسبية التي تتميز بها موارده، وبذلك فإن علم الاقتصاد يبحث في كيفية تحقيق أقصى قدر ممكن من حاجات ورغبات الإنسان غير المحدودة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، أو بعبارة أخرى فهو يبحث في كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصا أمثلا لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات ورغبات الإنسان.

2- أسباب المشكلة الاقتصادية

يمكن حصر الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في الآتي:

2-1- الندرة النسبية للموارد

تتميز الموارد (الوسائل) التي تلبي حاجات الإنسان بالندرة، أي عدم وجودها بالشكل الكافي الذي يشبع كل حاجاته ورغباته، والمقصود بالندرة هو الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة؛ أي ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة لحاجات الإنسان المتعددة والمتجددة، ومن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة مشكلة الندرة نذكر:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها؛
- قابلية بعض المواد للنفاذ؛
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

2-1-1- أنواع الموارد الاقتصادية

لتلبية حاجات الانسان تستعمل ثلاثة أنواع من الموارد وهي: الموارد الطبيعة، الموراد البشرية ورأس المال، كما تستعمل هذه الموارد أيضا في إطار العملية الانتاجية.

2-1-1-1- الموارد الطبيعية

وتشمل سطح الأرض وباطنها؛ كالماء، التربة، البترول، الغاز،... وغيرها من الموارد، وهذه الموارد قد تختلف من منطقة إلى أخرى كما ونوعا، كما قد تمر بعدة مراحل قبل مساهمتها في العملية الإنتاجية.

2-1-1-2- الموارد البشرية

وتسمى كذلك بعنصر العمل، وتعني الجهد البشري (ذهني أو بدني) والذي يلزم لإنتاج السلع والخدمات، وتتأثر الموارد البشرية من الناحية الكمية بالنمو الديمغرافي، ظاهرة الهجرة، الحد من الوفيات، التحسن والتطور في المجال الصحي، ارتفاع معدل الحياة، أما من الناحية النوعية فتتأثر بمستوى المعرفة، التكوين المهني، التحكم في التكنولوجيا.

2-1-1-3- المورد المالي

ويتكون من الآلات والمعدات التي تساهم في العملية الانتاجية، وهذه المعدات تحتاج إلى إنتاج وموارد قد لا تكون متوفرة في فترة زمنية معينة.

تتفاعل الموارد الاقتصادية السالفة الذكر فيما بينها من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات ورغبات أفراد المجتمع.

2-1-2- مفهوم السلع

هي كل شيء يشبع رغبة عند الإنسان، ويعطي منفعة لمستخدمه، ويمكن أن تكون السلعة مادية أو غير مادية (خدمة).

2-1-2-1- مفهوم السلعة الاقتصادية

تعتبر السلعة اقتصادية اذا توفرت فيها ثلاثة شروط أساسية، وهي:

- ✓ المنفعة أو القدرة على تلبية الحاجة؛ وهذه الخاصية نسبية لأنها مرتبطة بالزمان والمكان.
- ✓ توفر السلعة (La disponibilité)؛ أي إمكانية الحصول على هذه السلعة في أي وقت.

✓ الندرة؛ فالشيء الموجود بكميات غير محدودة لا يستطيع أن يكون سلعة اقتصادية، مثلا الهواء بالرغم من منفعته الكبيرة لأننا نعيش بفضله ولكنه غير نادر وبالتالي يعتبر سلعة غير اقتصادية موجود حر (bien libre).

2-1-2-2- أقسام السلع

تنقسم السلع إلى عدة أقسام، نذكر من بينها الآتي:

2-1-2-2-1- سلع استهلاكية وسلع انتاجية (وسيطة)

السلع الاستهلاكية هي السلع التي تستخدم لإشباع حاجة الإنسان مباشرة كالخبز والملابس، أما السلع الانتاجية (الوسيطة) فهي السلع التي تدخل في انتاج سلع أخرى كالآلات مثلا.

2-1-2-2-2- سلع ضرورية وسلع كمالية

2-1-2-2-3- سلع بديلة وسلع مكملة

2-1-2-2-4- سلع خاصة وسلع جماعية

2-1-2-2-5- السلع المعمرة وغير المعمرة

2-2- تعدد الحاجات الإنسانية

تعرف الحاجة بأنها كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية، وتتجلى هذه الرغبة في شعور بألم أو بالحرمان يلج الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على التخلص من هذا الشعور، وتتميز حاجات الإنسان بأنها متعددة وغير محدودة؛ حيث كلما لبى إحدى الحاجات إلا وظهرت له حاجة أخرى يرغب في تلبيتها أيضا.

2-2-1- خصائص الحاجات

يمكن أن نورد بعضا منها في الآتي:

2-2-1-1- قابلية الحاجة للإشباع

في الحقيقة لا يمكن إشباع الحاجات ككل لأنها متعددة وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه، إلا أن الأمر يختلف إذا ما ركزنا اهتمامنا على حاجة واحدة، فاستخدام الموارد (السلع أو الخدمات) المناسبة يؤدي إلى إشباع الحاجة.

2-2-1-2- قابلية الحاجة للانقسام

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة، يمكن التخفيف منه تدريجيا، وذلك بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة، أي أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة.

2-2-1-3- قابلية الحاجة للقياس

لا تقاس الحاجة إلا قياسا شخصيا، إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل لحاجاتهم المختلفة، وقدرة الأفراد على إجراء هذا الترتيب لا يعني بالضرورة توفر مقاييس كمية للمنفعة، حيث تختلف قياسات الحاجة من شخص إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر.

2-2-1-4- قابلية الحاجة للإحلال

هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر، وتتوقف قابلية الاحلال على مقدار التفاوت بين الحاجتين وعلى وسيلة الإشباع، فمثلا الحاجة إلى الذهاب إلى السينما قد تحل محل الحاجة إلى التنزه في الحديقة.

2-2-1-5- حاجات الإنسان متعددة ومتجددة

إن حاجات الإنسان ورغباته كثيرة ومتنوعة، فالأفراد في سبيل سد حاجاتهم هذه يتطلبون الكثير من السلع والخدمات؛ كالغذاء، اللباس، السفر...إلخ، وهذه الحاجات تتنوع وتتزايد بصورة دائمة ومتواصلة بسبب طموح الإنسان الشديد.

2-2-1-6- نسبية الحاجات

إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية تعكس ضروريات الحياة في كل زمن معين، حيث نجد أن حاجات الأجداد ليست بالضرورة هي نفسها الحاجات التي يبحث عنها الأحفاد.

2-2-2- أنواع الحاجات

يقسم الاقتصاديون الحاجات إلى قسمين، هما:

2-2-2-1- حاجات فيزيولوجية (مادية) وحاجات نفسية

فالحاجات الفيزيولوجية هي التي تساعد على النمو المادي لجسم الانسان؛ كالأكل، الشرب، السكن، اللباس والنوم، في حين أن الحاجات النفسية فهي التي تساعد على نمو جسم الإنسان عقليا وفكريا ومن أمثلتها قراءة الكتب، المسرح، الرياضة...إلخ

2-2-2-2- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

تختلف أهمية الحاجات من فرد إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وكذلك من زمان إلى آخر، فالحاجات الضرورية هي الحاجات التي لا يمكن للإنسان العيش دونها، في حين أن الحاجات الكمالية هي التي تزيد في رفاهية الإنسان ويمكن له أن يستغني عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته.

2-2-2-3- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية

الحاجات الفردية هي التي يتولى الفرد أمر إشباعها والتي يترك له حرية التصرف بها؛ كالحاجة إلى الغذاء واللباس وهي حاجات مادية، وهناك حاجات أخرى فردية روحية ؛ كالحاجة

إلى أداء الشعائر الدينية، أما الحاجات الجماعية فهي التي يتم إشباعها بصورة جماعية من قبل المجتمع ككل؛ كالحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الدفاع والحاجة إلى العدل.

2-3- الاختيار والتضحية

نتيجة لندرة الموارد وتعدد الحاجات يجد الفرد نفسه تحت ضغط القيام بعملية الاختيار، حيث يجب على الفرد تصنيف وترتيب احتياجاته حسب الأولوية، وبذلك يختار أي الحاجات يشبع أولا لعدم قدرته على إشباع كل حاجاته، أما الحاجات التي لا يمكن للفرد أن يشبعها في ظل دخله المحدود فإنه يقبل بالتنازل عنها وهو ما يطلق عليه بالتضحية، وبالتالي فالاختيار والتضحية يمثلان الموازنة المنفعية الحرة بين البدائل الممكنة لاختيار أفضل بديل، وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية وللعائد، وكمثال عن ذلك نفترض أنه يوجد شخص يملك قطعة أرض، وهو يرغب في بناءها، كما يرغب في زراعتها قمحا وقطنا، وبالتالي هذا الشخص لا يمكنه تحقيق كل رغباته أي البناء وزراعة القمح وزراعة القطن لأن مورده محدود (الأرض)، وبذلك يجب عليه أن يختار بين البدائل الثلاثة كالبناء مثلا ويضحي بباقي البدائل أي زراعة القمح والقطن.

3- أركان المشكلة الاقتصادية

تتمثل أركان (عناصر) المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسئلة رئيسية؛ **ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟** وتختلف الإجابة عن هذه الأسئلة تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، ويمكن شرح ذلك في الآتي:

4- طرق علاج المشكلة الاقتصادية

4-1- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يعتبر رواد النظام الرأسمالي وعلى رأسهم آدم سميث أن المصلحة الفردية والسعي الدائم نحو تحقيقها هي المحرك الأساسي للنشاطات الاقتصادية، فكل صاحب مصلحة يسعى لتحقيق ربح خاص به، لذلك يقوم بإنتاج ما يلبي رغبات المستهلكين من السلع والخدمات، كما يعتقد آدم سميث بوجود يد خفية تعمل من خلال سعي الأفراد نحو تحقيق مصالحهم على تحقيق المصلحة العامة تلقائيا.

بالنسبة للسؤال **ماذا ننتج؟** فيستند حل هذا الجزء من المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى آلية الأسعار وتفاعل قوى العرض والطلب، أي أن جهاز الأسعار هو المحرك الفعال لتوجيه المنتجين، فهو يعمل على تنظيم العلاقات بين الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك والاستثمار، وهذا الجهاز يعتبر مؤشرا على توجه المستهلك ورغباته التي يسعى نحو إشباعها، فكلما زاد الإقبال على سلعة معينة أدى ذلك إلى ارتفاع سعر هذه السلعة، وهو الدافع الأساسي للمنتجين في التوسع في عرض السلع والخدمات لتحقيق مزيدا من الأرباح حتى يتحقق التوازن

بين العرض والطلب، أما انخفاض سعر السلعة فهو نتيجة للعرض الزائد من هذه السلعة مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكميات المنتجة من هذه السلعة حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

أما السؤال **كيف ننتج؟** فإن الإجابة عن هذا الجزء الثاني من المشكلة الاقتصادية تعتمد على سيادة المنافسة الكاملة في السوق بين المنتجين، ومن أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد عند القيام بالعملية الإنتاجية، فإن المنتجين سيقومون باستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية التي توفر لهم أكبر قدر ممكن من الإنتاج وبأقل تكلفة ممكنة، أي أن المنافسة الكاملة ستؤدي إلى إجراء تحسينات على أساليب الإنتاج المستخدمة وبشكل مستمر.

في حين أن السؤال **لمن ننتج؟** فإن الإجابة على هذا الجزء الثالث من المشكلة الاقتصادية تكمن في أن حصة كل فرد من الناتج الوطني الإجمالي تتحدد وفقا لمقدار مساهمته في العملية الانتاجية كما يلي:

- العامل: يحصل على الأجر؛
- الأرض: تحصل على الريع؛
- رأس المال: يحصل على الفائدة؛
- التنظيم: يحصل على الأرباح.

4-2- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

بخلاف الاعتقاد السائد في النظام الرأسمالي بأن المشكلة الاقتصادية مشكلة سببها الأفراد أنفسهم، تعتبر في النظام الاشتراكي مشكلة اجتماعية، ويؤمن فلاسفة هذا النظام بضرورة توفر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وذلك بتسيير معظم النشاطات الإنتاجية بواسطة الحكومة نفسها، أو عن طريق جهاز مركزي يحل محل المؤسسات الخاصة وهو البديل الأمثل عن الاستعانة بجهاز السعر وقوى السوق (العرض والطلب) كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بحيث يقوم جهاز التخطيط المركزي عن طريق استخدام المراحل الحسابية المتتابعة التي تهدف في نهايتها إلى تحقيق التوازن في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحقيق حاجات المستهلك الفعلية من خلال ما تحدده الخطة من السلع والخدمات، كما تخضع كل عناصر الإنتاج بشكل كلي في ملكيتها العامة للدولة، وعلى هذا الأساس لا تصبح الملكية الخاصة مصدرا من مصادر الدخل للأفراد، وتنتهي الملكية الخاصة كأداة من أدوات التمليك، ويصبح الإنتاج مرتبطا بالحكومة، ويستبعد الأفراد كأفراد في إدارة الإنتاج وبالتالي يتوقف العمل بآلية السعر لإيجاد التوازن الذاتي الذي كان يقوم به النظام الرأسمالي.

وتقوم أجهزة التخطيط المركزي بالإجابة على عناصر المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كما يلي:

بالنسبة للسؤال **ماذا ننتج؟** تقوم أجهزة التخطيط المركزي بترتيب حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات حسب سلم التفضيل الجماعي بالنيابة عن المجتمع، كما تقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية فتحدد السلع المطلوبة إنتاجها كما ونوعا.

أما السؤال **كيف ننتج؟** فإن الإجابة عن هذا الجزء من المشكلة الاقتصادية تعتمد على تقرير خطة معينة للإنتاج، بحيث يتم اعتماد الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد المتاحة، فإذا كان عنصر العمل متوفرا بنسبة عالية فيتم اعتماد الأسلوب المكثف للعمل، أما إذا كان عنصر رأس المال هو المتوفر بكمية أكبر، فيتم اعتماد الأسلوب المكثف لرأس المال.

السؤال الثالث **لمن ننتج؟** أيضا الإجابة على هذا الجزء من المشكلة الاقتصادية تعتمد على أجهزة التخطيط المركزي، التي تقوم بتحديد حجم العمالة المتاحة، معدل الأجور ونصيب الفرد من الدخل الوطني؛ باعتباره العنصر الوحيد الذي يأخذ عائدا على مشاركته في العملية الإنتاجية، في حين أن باقي العناصر هي ملك للدولة، كما تحدد الخطة الموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية وما يجب توفيره لاستعماله في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية مستقبلا. كما تقوم الخطة بإجراء مسح شامل لكامل الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تعمل على توظيفها واستخدامها كاملة، بحيث لا تترك أي من الموارد دون استخدام، وتضمن كذلك التوازن بين العرض والطلب وضمان عدم وجود اختلال في كل منهما.

4-4- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

تختلف نظرة الإسلام إلى المشكلة الاقتصادية عن نظرة كل من الأنظمة السابقة، فهو لا يرجع سبب المشكلة الاقتصادية إلى الطبيعة وقلة الموارد كما في النظام الرأسمالي والاشتراكي، فقد جاء في القرآن الكريم ما يقرر أن الله تعالى خلق للإنسان ما يكفيه من موارد وسخرها له من أجل خدمته والتمتع بمنافعها، ومن ذلك قوله عز وجل: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهارَ (32) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ النَّهارَ (33) وَآتاكُمْ مِنْ كُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوها إِنَّ الْإِنْسانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (34)} وقوله تعالى {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ"}، وقوله: {وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذلِكَ دحاها (30) أَخْرَجَ مِنْها ماءَها وَمَرْعاها (31) وَالْجِبالَ أَرْساها (32) مَتاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعامِكُمْ (33)}.

إن هذه الآيات وغيرها توضح أن الله سبحانه وتعالى قد طمأن الإنسان المسلم على رزقه، فلا خوف عليه من انقطاع الموارد أو ندرتها، بل لقد كفل الله عز وجل الرزق لكل الناس المطيع منهم والعاصي، وذلك في قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}.

ويرجع الإسلام أسباب المشكلة الاقتصادية إلى الإنسان في حد ذاته من خلال جحوده وظلمه وكفره بالنعم التي أنعم الله سبحانه وتعالى عليه، لقوله تعالى: {وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (34) }. ويتمثل ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في أمرين، وهما:

- عدم العدالة في توزيع الموارد والثروات التي جعلها الله سبحانه وتعالى للناس جميعا؛
- التبذير واستنزاف الموارد فيما يزيد عن حاجته، متجاوزا بذلك الحدود التي حددها الله عز وجل للتعامل مع هذه الموارد.

وكذلك كفره لنعم الله عليه بإهماله للطبيعة وعزوفه عن استثمارها للاستفادة من خيراتها ومواردها التي سخرها الله له، ففي الطبيعة يجد الإنسان الموارد والطاقات المختلفة التي سخرت لإشباع حاجاته، وأمر باستعمال هذه الموارد في عمارة الحياة على الارض، وبذلك يكون استغلال هذه الموارد على أحسن وجه مسؤولية يحاسب الإنسان على التقصير فيها.

كما أن هناك أسباب أخرى لمشكلة الندرة في الإسلام والتي يطلق عليها بالأسباب المعنوية؛ فقد تحدث الندرة نتيجة انتشار المعاصي والفساد في الأرض، بحيث يستحق الإنسان عقاب الله لقوله تعالى: {وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (130)} ، كما قد تكون الندرة ابتلاء من الله عز وجل لعباده المؤمنين اختبارا لمدى صبرهم، لقوله تعالى: {وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (155)} .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإسلام لا يعترف بالندرة بالمعنى الاقتصادي كسبب للمشكلة الاقتصادية، بل يرجع سببها الأساسي إلى أفعال الإنسان بظلمه وكفره لنعم الله عليه، وسوء استخدام الموارد التي وهبها الله له. ومن الطرق التي وضعها الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية نذكر:

4-1- الزكاة

وهي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عبارة عن أموال تؤخذ من الأغنياء من ملك النصاب وحال عليه الحول لترد على الفقراء، ولها أهمية كبيرة في حل العديد من المشكلات الاجتماعية التي قد تواجه المجتمع.

4-2- دور الدولة في حل المشكلة الاقتصادية

اعتبر الإسلام أن الدولة مؤسسة ذات أهمية كبيرة لتنظيم حياة المجتمع المسلم وغايتها إقامة العدل بين الناس ونشر الدعوة الإسلامية، حيث أجازت الشريعة الإسلامية للدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية، ويكون هذا التدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع؛ حيث يكون التدخل واجبا في حالة دفع الظلم عن الناس، تحقيق المصالح العامة، ولا تتدخل الدولة في الممارسات الاقتصادية طالما أنها تسير وفق الأسس الشرعية الصحيحة.

4-3- تحريم الاحتكار

لقد حرم الإسلام الاحتكار، وذلك لما له من آثار سلبية ومساوئ اقتصادية تؤدي إلى إلحاق الضرر بأفراد المجتمع.

4-4- ترشيد الاستهلاك

يهدف النشاط الاقتصادي في الإسلام إلى بناء نظام اقتصادي يسعى إلى تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى خلق للإنسان كل ما يحتاج إليه من الموارد والخيرات لتحقيق الرفاه له في الحياة الدنيا قبل الآخرة، كما دعى الإسلام إلى التوسط والاعتدال في استغلالها لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (67)} ، كما حرم الاسلام التبذير والاسراف ونهى عن الترف؛ وهو المبالغة في التنعم، ويعتبر الترف من أشد أنواع التبذير.

III- العمليات الاقتصادية

تشمل الأنشطة الاقتصادية كلا من عمليات: الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك، الادخار والاستثمار.

1- الإنتاج

يعتبر الإنتاج من الموضوعات الرئيسية في دراسة النظرية الاقتصادية، إذ يشمل النشاطات الاقتصادية المتعددة التي تستهدف استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات ورغبات الفرد إشباعا مباشرا أو غير مباشر.

1-1- تعريف الإنتاج

الإنتاج هو عملية تحويل عوامل الإنتاج إلى سلع وخدمات سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار؛ فمثلا يستطيع الإنسان تحويل الماء والهواء والتراب إلى مزروعات ومنها يمكنه أن يحول المزروعات إلى مأكولات وملابس ومساكن وغيرها من الوسائل التي تشبع حاجاته.

كما يعرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة، ويمكن قياس ما يعد إنتاجا ومالا يمكن عده إنتاجا من خلال إذا كان لذلك الإنتاج سعر سوقي أم لا؟ فإذا اعتبر المجتمع أن سلعة ما ذات سعر في السوق فإن ذلك يعني أنها ذات منفعة، ويعتمد تحديد سعر السلعة إلى حد ما على طبيعة تكاليفها وتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

1-2- عوامل الإنتاج

1-2-1- الطبيعة (الموارد الطبيعية)

يقصد بالطبيعة أو الموارد الطبيعية أو ما يطلق عليها أحيانا "الأرض"، جميع الموارد المتاحة للمجتمع، والتي تعتبر هبة خالصة من الله سبحانه وتعالى، وليس للإنسان دخل في وجودها كالأراضي الزراعية، الغابات والأنهار، وما تحتويه الأرض في باطنها من ثروات

معدنية كالحديد والنحاس والنفط، وما هو موجود فوق سطحها من ثروة زراعية وحيوانية، إضافة إلى ذلك البحار وما تحتويه من كائنات حية ومعادن، ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الأرض يمتد ليشمل كل ما يمكن أن يشبع حاجة بشرية أو كل ما من شأنه أن يسهم في الإنتاج، وبناء على ذلك فإن درجات الحرارة والرطوبة وسقوط الأمطار والثلوج وانبساط السطح واستوائه تعتبر من الموارد الطبيعية، فدرجات الحرارة المنخفضة والثلوج الموجودة في بعض الدول كسويسرا مثلا تعتبر موردا يدر عليها دخلا ممن يأتون إليها بغرض السياحة.

ترجع أهمية الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج إلى أنها تعتبر المنبع لكل السلع التي ينتجها الإنسان، وتختلف الأرض عن بقية عناصر الإنتاج بمجموعة من الصفات كعدم وجود نفقة إنتاج، الثبات النسبي الذي تتمتع به، إضافة إلى تفاوت القدرة الإنتاجية للوحدات المختلفة من الأرض.

1-2-2- العمل (المورد البشري)

يقصد بالعمل أي جهد إنساني سواء كان عضليا أو عقليا يبذل في العملية الإنتاجية، بهدف خلق المنافع أو زيادتها؛ عن طريق إنتاج السلع المادية أو تقديم الخدمات الضرورية منها والكمالية لإشباع حاجات المجتمع مقابل الحصول على أجر معين، ويرى بعض الاقتصاديين أن معيار الحكم على العمل المنتج هو وجود ثمن لناتج هذا العمل؛ فالشخص الذي يقوم بتنسيق حديقة منزله الخاصة لا يعتبر منتجا، في حين أن الشخص الذي يقوم بنفس العمل للغير مقابل أجر يعتبر منتجا، والشخص الذي يرسم لوحة فنية ليشبع هوايته للرسم لا يعتبر عمله منتجا، في حين أنه لو يرسم اللوحة بغرض البيع فإن عمله يعتبر منتجا.

يتحدد حجم العمل في أي مجتمع من المجتمعات بعنصرين أساسيين، هما:

1-2-2-1- عدد العمال: أي عدد الأفراد القادرين على العمل في المجتمع، ويتأثر هذا العنصر بحجم السكان وتوزيعهم حسب فئات العمر أو النوع، إضافة إلى عوامل بيئية أخرى كعادات المجتمع وتقاليده من حيث إقدام المرأة على العمل أو عدم السماح لها بذلك، كذلك من حيث التشريعات القائمة والخاصة بتشغيل صغار السن، ومن حيث نظرة المجتمع وتقييمه للأنواع المختلفة من العمل، فقوة العمل في أي مجتمع تتمثل في جميع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه.

1-2-2-2- الكفاءة الإنتاجية: أي ما يمتلكه الأفراد من مهارات وقدرات فنية للقيام بالعملية الإنتاجية، حيث يلعب الفن الإنتاجي والتكوين المهني للعمال والتدريب المتواصل دورا مهما في رفع الكفاءة الإنتاجية وبالتالي رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

1-2-3- رأس المال

يعرف رأس المال بأنه الثروة التي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى، ويشمل رأس المال من الناحية الاقتصادية جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة.

1-2-4- التنظيم

لا يقصد بالمنظم مدير الشركة أو المؤسسة الاقتصادية أو كبار موظفيها؛ إذ أن هؤلاء يقومون بعمل معين مقابل أجر يحصلون عليه سواء حقق المشروع ربحا أو خسارة، ولكن يقصد بالمنظم ذلك الشخص أو الأشخاص الذين تعود إليهم الأرباح في حالة نجاح المشروع أو تعود عليهم الخسائر في حالة فشله، أي أن المنظم يتمثل في جميع حاملي الأسهم، وأي قرار يتخذ من جانب المدير أو عضو مجلس الإدارة، إنما يتخذ بناء على تفويض من جانب المساهمين.

تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض، العمل ورأس المال) لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد.

1-3- أدوات قياس وتقييم الإنتاج الوطني

هناك ثلاث طرق رئيسية لقياس وتقييم الإنتاج الوطني، وهي:

1-3-1- القيمة المضافة (La Valeur Ajoutée)

ويعبر عنها بالعلاقة الآتية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة الاستهلاكات الوسيطة

حيث أن: قيمة الاستهلاكات الوسيطة تشمل كل ما قام المصنع باستخدامه من إنتاج الغير سواء كان في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع.

1-3-2- الناتج المحلي الخام (PIB)

إذا قمنا بتجميع القيم المضافة التي تحققها كل الوحدات الإنتاجية الموجودة في المجتمع فإننا نحصل على تقدير للناتج الوطني لهذا المجتمع، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

الناتج المحلي الخام = مجموع (القيم المضافة المحققة من قبل المؤسسات الوطنية والأجنبية داخل الوطن)

$$PIB = \sum (\text{La Valeur Ajoutée (Pays)})$$

1-3-3- الناتج الوطني الخام (PNB)

الناتج الوطني الخام هو مجموع المنتجات الموجهة للعملاء الوطنيين مهما كانت إقامتهم، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

الناتج الوطني الخام = مجموع (إنتاج المؤسسات الوطنية داخل الوطن وخارجه)

$$PNB = \sum (Production\ Nationale)$$

لقد قدمت عدة انتقادات من قبل الاقتصاديين لمؤشري الناتج المحلي الخام (PIB) والناتج الوطني الخام (PNB)، باعتبار أنهما لا يأخذان بعين الإعتبار الاقتصاد الغير رسمي، وكذلك صعوبة استخدامهما في المقارنة الدولية بسبب التغيرات الكثيرة والمستمرة التي تحدث في أسعار الصرف والتضخم.

2- التوزيع

يحتل مفهوم التوزيع مكانة بالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية؛ كونه يشكل مرحلة هامة في عملية تجديد أو دورة حياة الإنتاج، ويشمل التوزيع بمفهومه الواسع كافة الموارد الاقتصادية والبشرية، كما يشتمل على تحديد مفهومين أساسيين؛ هما:

2-1- توزيع وإيصال السلع والخدمات إلى المستهلكين

التوزيع هو المرحلة التي تأتي بعد مرحلة الإنتاج، انطلاقا من وضع المنتجات في السوق إلى تسلمها من قبل المستهلك النهائي.

2-2- توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني

لكل فرد من أفراد المجتمع وظيفة يقوم بها ويستحق عليها عائدا أو دخلا، سواء كانت هذه الوظيفة متمثلة في عمل يبذله في الإنتاج وما يتضمن هذا العمل من جهد ومشقة يتحملها العامل ويستحق عليها **أجرا**، أو كانت هذه الوظيفة متمثلة في رأسمال يمتلكه ويتنازل عن حق استخدامه للغير أو يجمده في شكل معدات إنتاجية وما يتضمن هذا العمل من تضحية بما لديه من نقود سائلة كان من الممكن أن تكون تحت طلبه وتصرفه إذا أرادها، وبالتالي فهو يستحق **فائدة** مقابل تنازله عن حق استخدامه لرأسماله وحبسه لفترة من الزمن، أو كانت هذه الوظيفة متمثلة في عمل يقوم به دون غيره متحملا ما قد ينطوي عليه هذا العمل من مخاطر وبالتالي يستحق **ربحا** مقابل تحمله للمخاطرة، أو كانت هذه الوظيفة متمثلة في إمتلاكه أرضا أو موردا طبيعيا يشارك به في العملية الإنتاجية، وبالتالي يستحق **ريعا** مقابل ندرة هذا المورد.

ولا يعني ذلك أن كل فرد من أفراد المجتمع يحصل على نوع واحد فقط من هذه العوائد، بل يمكن للفرد الواحد أن يجمع بين أكثر من نوع من هذه الأنواع نتيجة لقيامه بأكثر من وظيفة من الوظائف الإنتاجية.

يقسم االإقتصاديون الدخل إلى ثلاثة أنواع، كما يلي:

- **الدخل الأولي (الاقتصادي)**؛ وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية، والذي قد يكون أجرا، أو فائدة، أو رباحا، أو ريعا.
- **التحويلات الحكومية**؛ وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد دون مساهمته في العملية الإنتاجية، وإنما يمنح له على أساس معايير إجتماعية (إعانات، بطالة،...إلخ)، ويمول هذا الدخل من الضرائب والإشتراكات الإجتماعية.
- **الدخل المتاح**؛ وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد بعد تسديد الضرائب والاشتراكات الإجتماعية، والإلتزامات الأخرى منه، والذي يوجه للاستهلاك والادخار.

من خلال ما سبق يمكن تمثيل الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تمثيل توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني

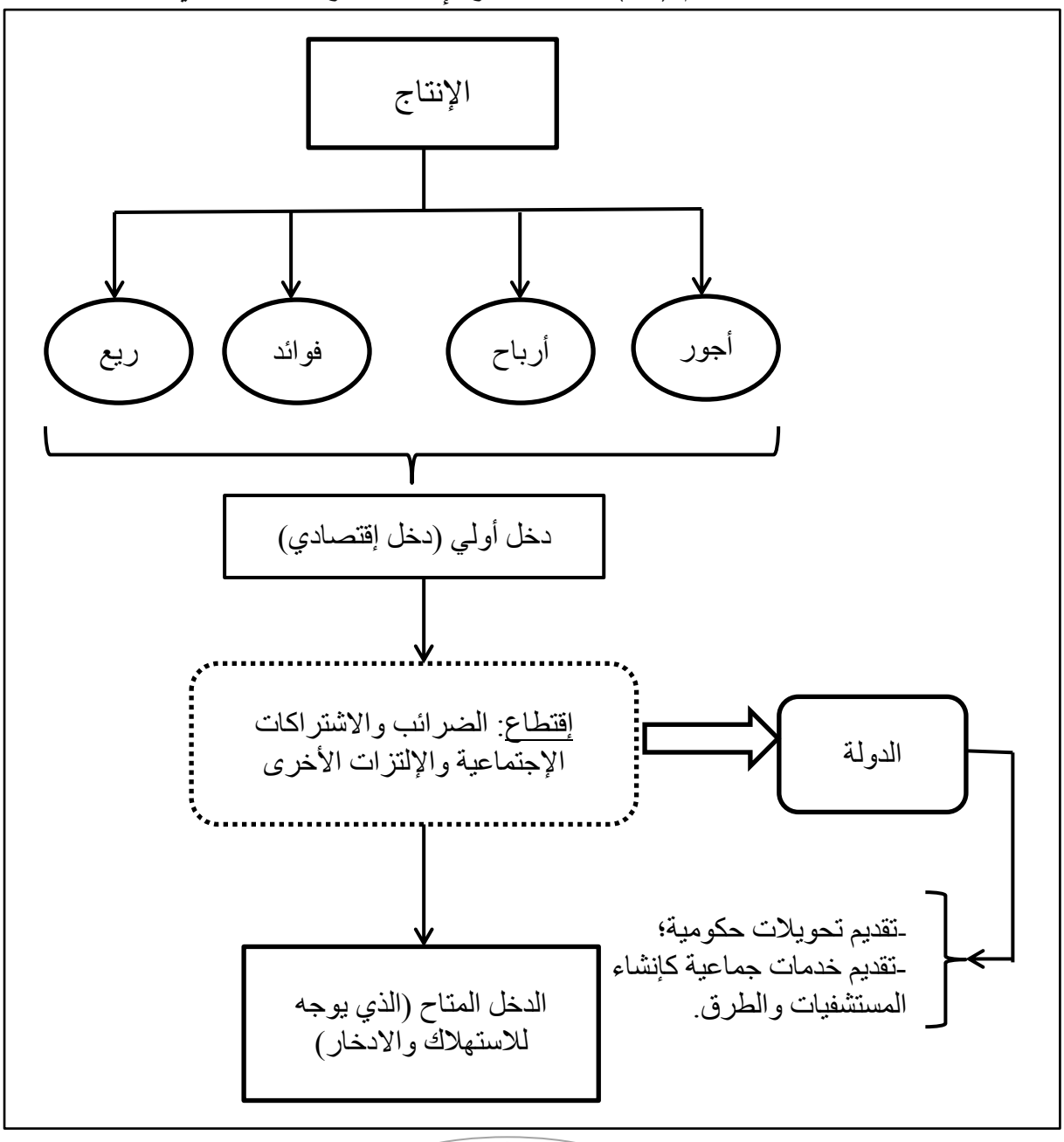

نستخلص مما سبق أن التوزيع الأولي للدخل (أجور، أرباح، فوائد وريع) يتم دون مساواة بين أفراد المجتمع، لذلك تلعب الدولة دورا أساسيا من خلال عملية إعادة توزيع الدخل الوطني؛ حيث تقوم بفرض ضرائب ورسوم واشتراكات اجتماعية على مختلف الأعوان الاقتصاديين، ثم تقوم بإعادة توزيعها في شكل تحويلات حكومية من أجل تقليص الفروقات الاجتماعية في عملية التوزيع، والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

3- التبادل

هو تداول السلع والخدمات بين أفراد المجتمع عن طريق البيع والشراء في السوق، أو هو قبول شئ بدل شئ آخر، أو بمعنى آخر هو انتقال ملكية شئ أو خدمة من شخص إلى شخص آخر في مكان معين وبقيمة معينة.

3-1- أشكال التبادل

لقد عرف الإنسان شكلين أساسيين للتبادل، وهما:

3-1-1- المقايضة

المقايضة أو التبادل الطبيعي، وهي الشكل الأول للتبادل، ويقصد بها استبدال سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى مباشرة ودون تدخل وسيط في عملية التبادل، ولقد واجه نظام المقايضة عدة صعوبات نتيجة لتزايد عدد السلع واتساع عملية المبادلة، نذكر من بينها:

- صعوبة توافق الرغبات؛
- صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع ببعضها البعض؛
- عدم قابيلة بعض السلع للتجزئة؛
- صعوبة حفظ قيمة السلع.

3-1-2- التبادل النقدي

نتيجة للصعوبات التي واجهت الإنسان عند استعماله لنظام المقايضة، أدت به إلى إيجاد حلول لها، حيث استخدم الإنسان سلعا معينة كوسيط في عملية المبادلة كانت تعرف بالنقود السلعية، ثم استخدم المعادن النفيسة كنقود لما تتمتع به من خصائص تجعلها مقبولة من طرف الجميع.

تتم عملية التبادل في ثلاثة أسواق رئيسية، وهي:

- **سوق السلع والخدمات؛** حيث يلتقي فيه المنتجون والذين يقومون بعرض منتجاتهم من جهة والمشترون الذين يطلبون سلعا وخدمات من جهة ثانية، حيث قد تكون هذه السلع عبارة عن سلع استهلاكية (كالخضر، الفواكه واللحوم)، أو سلع تجهيزية (كالآلات والمعدات)، أو سلع وسيطة (كالمواد الأولية).

- **سوق العمل (المورد البشري)**؛ هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل : الوكالة الوطنية للتشغيل.
- **سوق المال**؛ وهو مكان التقاء المقرضين والمقترضين، حيث يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها، وينقسم إلى سوق رأس المال؛ يتم فيه تداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات) متوسطة وطويلة الأجل، وسوق النقد؛ والذي يتم فيه التداول لمدة قصيرة الأجل كالقروض والأوراق التجارية وأسعار الصرف والعملات.

يمكن تمثيل عملية التبادل التي تحدث بين العملاء المحليون وبقية العالم في الأسواق الثلاثة في إطار اقتصاد مفتوح كالآتي:

الشكل رقم (02): عملية التبادل في إطار اقتصاد مفتوح على العالم

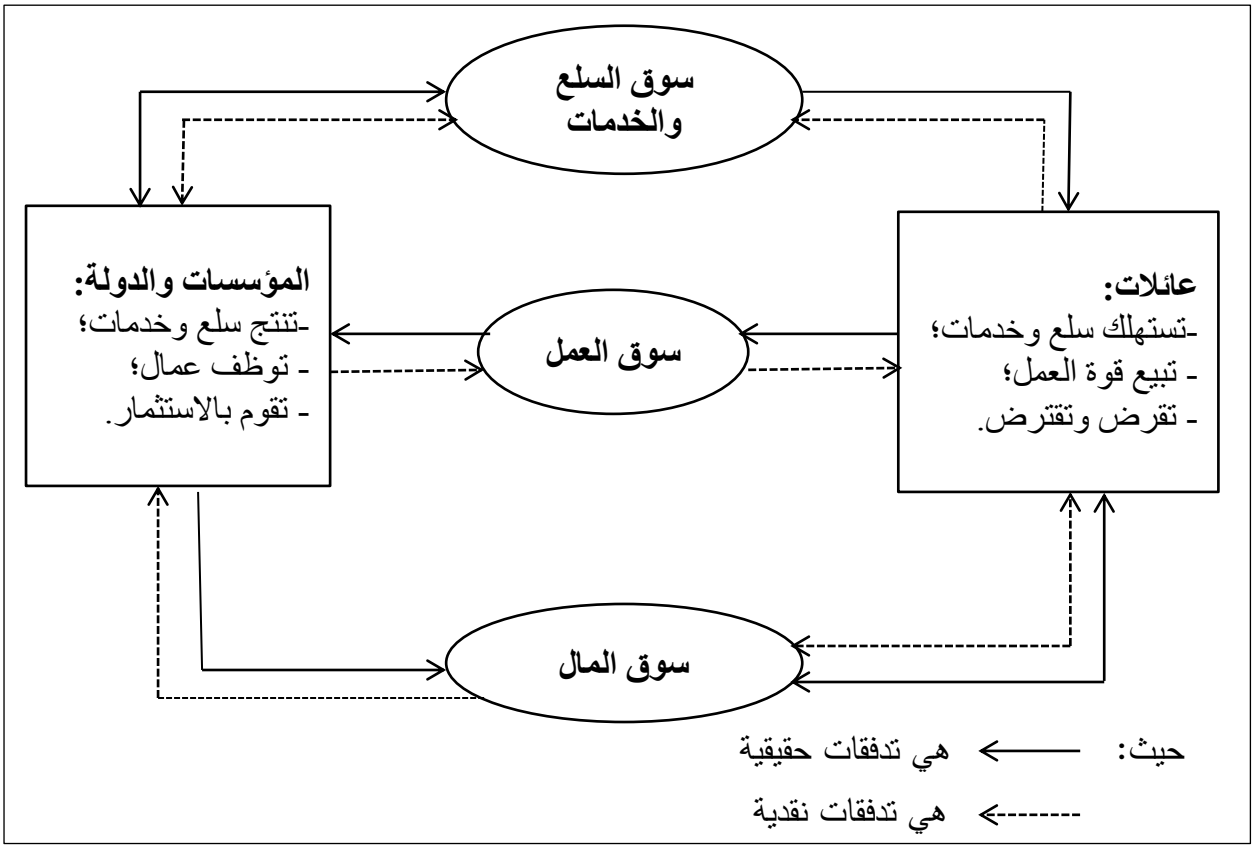

يمكن للفرد الاقتصادي أن يتعامل مع الأسواق الثلاثة في نفس الوقت، فقد يكون مستهلك وعامل ومستثمر، وبالتالي مقرض ومقترض في الوقت نفسه.

4- الاستهلاك

الاستهلاك هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، فلا يمكن الحديث عن إنتاج سلع أو خدمات في غياب أفراد مستعدين لاستهلاكها من أجل إشباع حاجاتهم، فالدخل المكتسب إما أن

ينفق في الاستهلاك أو يخصص من أجل الادخار الذي يستهلك مستقبلا عند الحاجة أو لإنشاء مشروع معين (إستثمار).

4-1- تعريف الاستهلاك

هو عملية استعمال سلعة أو خدمة بهدف إشباع حاجة عند الإنسان وينتج عن الاستهلاك إفناء (تدمير) فوري وكلي للسلعة (تناول الأطعمة مثلا) أو تدريجي وجزئي (استعمال جهاز إلكتروني معين مثلا)، كما يعرف الاستهلاك أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات معينة.

4-2- أشكال الاستهلاك

للاستهلاك عدة أشكال، نلخصها في الأتي:

4-2-1- الاستهلاك النهائي (غير إنتاجي)

يهدف إلى إشباع حاجة ما بشكل مباشر، دون أن يساهم في إنتاج سلع أخرى مثل: اللباس والغذاء.

4-2-2- الاستهلاك الوسيط (الإنتاجي)

وهو الذي يستخدم في إنتاج سلعة أخرى ، ويعبر عن هذا الاستهلاك بمستلزمات الإنتاج، كاستخدام الحديد في صنع السيارات مثلا.

4-2-3- الاستهلاك الفوري

يقصد به القضاء على السلع بمجرد استخدامها مرة واحدة مثل: استهلاك الخبز والمواد الغذائية، وتعتبر هذه السلع التي تستهلك فوريا سلعا غير معمرة لأن فترة حياتها تنتهي بمجرد استعمالها أو استهلاكها للمرة الأولى.

4-2-4- الإستهلاك التدريجي

يقصد به استخدام سلعة ما عدة مرات كاستعمال الثلاجة، التلفاز وباقي الأدوات المنزلية، ويطلق على هذا النوع من السلع بالسلع المعمرة.

4-2-5- الإستهلاك الفردي (الخاص)

يدل على استخدام السلع المختلفة من قبل شخص واحد مثل: استهلاك الأغذية، استخدام الهاتف المحمول.

4-2-6- الإستهلاك الجماعي

يدل على استخدام السلع المختلفة من قبل مجموعة من الأفراد، كاستخدام سيارات النقل الجماعي، استخدام المرافق العامة.

4-3- محددات الاستهلاك

دالة الاستهلاك محددة بعنصري الدخل وسعر السلع والخدمات، حيث كلما ارتفع دخل المستهلك فإن الإستهلاك بدوره سيرتفع والعكس صحيح، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة طردية، أما بالنسبة للعلاقة بين الاستهلاك و أسعار السلع والخدمات فهي علاقة عكسية؛ حيث كلما ارتفع السعر أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات والتالي سينخفض الاستهلاك.

كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الاستهلاك، و التي نذكرها في الآتي:

- ✓ العادات والتقاليد؛
- ✓ الطبقة الاجتماعية؛
- ✓ السن؛
- ✓ المعتقدات الدينية والثقافية؛
- ✓ المعطيات المناخية والجغرافية والتاريخية؛
- ✓ الاشهار؛
- ✓ العوامل الذاتية: البذخ، الخوف، البخل.

5- الادخار

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لم ينفق على الاستهلاك الحاضر، والذي يحتفظ به للاستعمال مستقبلا، وقد يأخذ الادخار واحدة من الثلاث صور الآتية: الاكتناز أو التوظيف أو الاستثمار.

الاكتناز(Hoarding, Trésaurisation) ؛ يعني حبس وتركيم جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك وحجبه عن المشاركة في الدورة الاقتصادية والنقدية للوطن (أي حجزه عن المشاركة في عملية الإنتاج والتنمية)، وهو من وجهة نظر النشاط الاقتصادي ادخار غير منتج أو سلوك سلبي، وقد يكون الاكتناز في شكل نقود أو أحجار كريمة وحلي أو ذهب وعملات أجنبية...إلخ، وهناك ثلاث دوافع رئيسية للاكتناز وهي:

- **دافع المضاربة؛** وذلك من أجل تحقيق أرباح رأسمالية في المستقبل، حيث يتوقع ارتفاع الأسعار وتحسن النشاط الاقتصادي لذلك يتم اكتناز الذهب والنقود (عملات أجنبية مثلا).
- **مستوى النشاط الاقتصادي؛** حيث يزيد الاتجاه نحو الاكتناز في فترات عدم الاستقرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية، حيث يعكس الاكتناز في هذه الحالة الخوف والقلق الذي يعيشه الأعوان الاقتصاديين.
- **العادات والتقاليد؛** هناك من يفضل ويستمتع بالاحتفاظ بالنقود في حوزته الشخصية بعيدا عن البنوك، أو في صورة ذهب ومجوهرات، وتكثر هذه الظواهر في البلدان المتخلفة حيث يضعف

مستوى النشاط الاقتصادي، كما أن للتقليد دورا كبيرا في ديمومة وتفشي هذه الظواهر، وبالتالي فالاكتناز هنا يعكس حالة التخلف الاقتصادي.

أما **التوظيف** (Investment, Placement) فهو استخدام الأفراد (أو المؤسسات) لجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك في أنشطة بعيدة عن تخصصهم تدر عليهم دخلا، وبالتالي فالتوظيف يتميز عن الاكتناز في كونه سلوك إيجابي من وجهة نظر النشاط الاقتصادي، فهو يقوم على تدوير الجزء المدخر في الدورة النقدية والاقتصادية للمجتمع.

أما **الاستثمار** (Investment, Investissement) فيختلف عن التوظيف في ارتباطه المباشر بعملية الإنتاج؛ فالفرد الذي يضع نقوده كوديعة بنكية أو يشتري بعض الأسهم المتداولة في البورصة يتركز هدفه الأساسي والمباشر في الحصول على أعلى دخل ممكن ولا يهمه ما إذا كانت وديعته ستستخدم استخداما استثماريا لخلق رأس مال جديد أم لا، وهذا عكس الحال فيما لو كان يشتري أسهم إصدار جديدة لإنشاء مشروع إنتاجي جديد فهنا يعتبر توظيفه استثمارا في ذات الوقت، وبالتالي فإن كل توظيف ليس بالضرورة استثمارا، في حين أن كل استثمار يعتبر توظيفا.

6- الاستثمار

هو عملية خلق وتكوين لرأس المال عن طريق توظيف المال المدخر توظيفا منتجا من خلال خلقه للإنتاج وإضافته إلى رؤوس الأموال العينية الثابتة، بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمشروعات والاقتصاد الوطني، وبالتالي فالاستثمار هو تضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل.

6-1- محددات الاستثمار

وهي العوامل التي تؤثر على الاستثمار إما بالزيادة أو النقصان، وهي:

6-1-1- الكفاءة الحدية للاستثمار

وتعني معدل الربح المتوقع؛ فعلى المستثمر أن يقارن بين معدل الربح المتوقع ومعدل سعر الفائدة، فإذا كان الأول أكبر فإنه يتم الاستثمار والتوسع في المشاريع القائمة والعكس صحيح، كما يجب عليه أن يقارن بين معدل الربح المتوقع والتكاليف التي يدفعها من أجل الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار(بمعنى سعر الفائدة الواجب دفعه عن عملية الاقتراض).

6-1-2- توقعات المستثمرين بالمستقبل

حيث كلما كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاؤل المستثمرين حول المستقبل مما يؤدي إلى قيامهم باستثمارات جديدة.

6-1-3- السياسات الاقتصادية

تؤثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي مثلا في صالحها؛ حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها

فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات.

6-1-4- التقدم التكنولوجي

حيث أن الطرق الجديدة في الإنتاج تؤدي إلى تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة.

6-2- أهمية الاستثمار

تكمن أهمية الاستثمار في:

- توفير السلع والخدمات المختلفة لأفراد المجتمع؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة؛
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛

إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة للقيام بالتوسع الاستثماري.

IV- الأنظمة الاقتصادية

1- مفهوم النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي هو مجموعة المبادئ والعلاقات والقوانين التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وتحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدما. ويتحدد النظام الاقتصادي بثلاث عناصر رئيسية وهي:

1-1- قوى الإنتاج

يقصد بقوى الإنتاج جميع العناصر الموجودة في المجتمع، والتي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات؛ كالمورد البشري ورأس المال والأرض، إضافة إلى القدرات التنظيمية ومستوى المعرفة الفنية، وترجع أهمية القوى الإنتاجية باعتبارها إحدى مقومات النظام الاقتصادي إلى أن النظم الاقتصادية تختلف في نظرتها إلى كل عنصر من هذه العناصر، من حيث طبيعته ومن حيث آثاره.

1-2-علاقات الإنتاج

يقصد بعلاقات الإنتاج تلك الروابط التي تنشأ بين الأفراد نتيجة لإشتراكهم في العملية الإنتاجية، والتي تحدد دور كل منهم فيها، ومسؤوليته عما ينشا عنها من آثار.

1-3- علاقات التوزيع

يقصد بعلاقات التوزيع تلك المبادئ التي تنظم الطريقة التي يتم بها توزيع الناتج بين المساهمين في العملية الإنتاجية وتحدد نصيب كل منهم في الإنتاج.

2- مراحل تطور الأنظمة الاقتصادية

لقد عرف الإنسان عدة أنظمة اقتصادية عبر مختلف العصور.

2-1- النظام الاقتصادي البدائي

يعد نظام المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي عرفته البشرية على وجه الأرض، وقد امتد ما يقارب 19 ألف سنة، حيث كان البشر في ظل هذا النظام يجتمعون في مجموعات ويعيشون في الكهوف، وكانت الوسائل التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما أن خبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا، ولقد كان النشاط الأساسي في ذلك الوقت هو الرعي بعد أن كان الإنسان يعتمد على خيرات الطبيعة بشكلها الجاهز، ولقد كان الهدف الأساسي لكل فرد هو إشباع حاجاته مباشرة أي القيام بإنتاج ما يكفيه للاستهلاك فقط، كما أن المجتمع لم يسده أي طابع طبقي.

2-2- النظام العبودي (نظام الرق)

لقد أدت عوامل انهيار النظام البدائي إلى ظهور نظام اجتماعي واقتصادي جديد يطلق عليه بالنظام العبودي أو نظام الرق، والذي بدأ في التشكل حوالي 3000 إلى 4000 سنة قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع ميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس ميلادي، ويقر الاقتصادي أنجلز أنه لولا نظام العبيد أو الرق لما قامت دولة اليونان، وما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوروبا الحديثة.

2-3- النظام الاقتصادي الاقطاعي (ما بين القرن5 و15م)

بنهاية العهد الروماني كان من المفترض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي آثار النظام العبودي، إلا أنه قد حدث العكس، فقد مد النظام الطبقي جذوره أكثر فتكونت العلاقات الاقطاعية، أي بداية ظهور وتطور النظام الاقطاعي.

2-3-1- نشأة النظام الاقطاعي وتطوره

نشأ النظام الاقطاعي في أوربا إثر سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية الغازية التي كانت أقل تحضرا من الرومان في القرن الخامس للميلاد (سنة 476)، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن ميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية والامبراطورية الفارسية، كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في أروبا،

وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية.

لقد حاول الامبراطور الجرماني إقامة سلطة مركزية قوية تدين له بالولاء، ولكنه فشل في مسعاه هذا، فاضطر إلى تقسيم الامبراطورية الجرمانية إلى مقاطعات، يديرها حكام يدينون له بالولاء، ولكن ما إن أحكم أمراء المقاطعات قبضتهم على الحكم حتى راحوا يؤسسون لأنفسهم سلطات شبه مستقلة عن سلطة الامبراطورية من حيث الإدارة والقضاء، لقاء الالتزام بتسديد الرسوم للامبراطور، وارتبطوا بالامبراطورية بعلاقات شكلية ليس لها أي وزن، ثم بسط أمراء الاقطاعيات نفوذهم على الأراضي الزراعية بالقسر والإكراه، فأجبروا الفلاحين الأحرار على ترك أراضيهم، وطبقوا عليهم نظام "رقيق الأرض" الذي يكرس تبعية الفلاح للاقطاعي، كما جعلت ألقابهم ووظائفهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الاقطاعية التي تحكم بأسمائهم، وكان لكل اقطاعية جيشها الخاص، حتى أن أغلب الاقطاعيين قاموا بسك النقود بأسمائهم، وبذلك بدت الاقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبذلك تشكل ما يسمى بالهرم الاقطاعي الذي يأتي الامبراطور في قمته والذي فقد نفوذه مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات وهم النبلاء والأشراف والأسياد واللوردات.

لقد استولى قادة الاقطاعيات على أغلب الأراضي الزراعية في الريف الأروبي باستعمال مختلف الطرق كالارهاب وإرهاق الفلاحين بدفع الضرائب، الأمر الذي دفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، حيث قام المزارعون بتسليم أراضيهم طوعا للاقطاعي مقابل الحصول على حمايته، وبذلك أصبحت أغلب الأراضي ملكا للاقطاعيين وتحول المزارعون وأسرهم إلى أقنان الأرض (عبيد الأرض) يعملون لدى الاقطاعيين وتحت سيطرتهم.

2-3-2- النظام الإسلامي

لقد تميزت فترة العصور الوسطى في أروبا بظلام فكري وتأخر اقتصادي كبير، وقد كان من أبرز ما حدث خلال تلك الفترة هو بزوغ الحضارة الإسلامية خلال القرن السابع ميلادي التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أروبا.

انتعشت الحياة الاقتصادية مع انتشار اقتناء العرب للأراضي الزراعية واستقرارهم في زراعتها، فقد تم استعمال الري والذي كان عاملا في خصوبة الأرض، وقد كانت الزراعة هي النشاط الإنتاجي الغالب في مصر وبلاد الشام وشمالي إفريقيا، كما أن أدوات الانتاج الفلاحي ظلت بسيطة حتى أواخر العهد العثماني، حيث تمثلت في المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة في الجزائر مثلا.

أما التجارة فقد عرفت أهمية كبيرة خاصة في العهد العثماني من الناحية الاقتصادية وكذلك ناحية التبادل الفكري والعلمي والديني، فبفضلها اكتسب المسلمون خبرات كبيرة وخاصة الحرفية منها، وقد كان يتم التبادل التجاري بين الدولة الإسلامية والدول الشرقية ثم الأروبية.

بالنسبة للصناعة فقد تصدرت صناعة الأسلحة والسفن الطليعة، لأن ظروف التوسع الإسلامي تطلبت ذلك، بالاضافة إلى منتجات صناعية مختلفة اشتهرت بها بغداد والقاهرة ثم دمشق وقرطبة، ثم صناعة الأخشاب والمنسوجات الصوفية والجلدية بالجزائر وخاصة في العهد العثماني، كما تم استخدام المعادن وخاصة الحديد في صناعة الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وصناعة الملابس وتشييد المباني.

2-4- النظام الاقتصادي الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على أشلاء النظام الاقطاعي الذي حكم أوربا في القرون الوسطى، حيث بدأ نفوذ التجار يكبر على حساب الاقطاعيين مما أدى إلى تكون رأس المال لديهم بفعل النشاط التجاري، ولقد امتد نشاط هؤلاء التجار ليكون نواة النظام الرأسمالي (الرأسمالية التجارية)، حيث تحول الرأسمال التجاري إلى النشاط الصناعي متحالفا بذلك مع الملوك للإطاحة بأركان الإقطاع، وبذلك تكونت الدولة الإقليمية المركزية، ومع الاكتشافات والتجارة مع العالم الثالث ونهب خيرات هذه الدول ارسيت دعائم الثورة الصناعية وتحول بذلك الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي وأصبحت التجارة تابعة للصناعة.

2-4-1- مبادئ (خصائص) النظام الاقتصادي الرأسمالي

هناك خصائص وسمات أساسية للنظام الرأسمالي تميزه عن غيره من الأنظمة، والتي يمكن ذكرها في الآتي:

2-4-1-1- الملكية الفردية (الخاصة) لوسائل الإنتاج

تعتبر الركن الأساسي للنظام الرأسمالي؛ إذ في ظل هذا النظام يسمح للأفراد والمؤسسات الخاصة حق التملك والتصرف بوسائل الإنتاج من أراضي ومعامل ومباني ومشاريع تجارية، كما يضع النظام الرأسمالي الإطار القانوني لحق التملك واستمراره ونموه، بالإضافة إلى ذلك فإن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج لا تمنع من وجود ملكية عامة للدولة، حيث تمتلك الدولة العديد من المشاريع التي لها علاقة بحياة الأفراد بشكل مباشر مثل الطرقات العامة والجسور والسدود والكهرباء والغاز.

2-4-1-2- حرية الإنتاج والاستهلاك

حيث أن الفرد يملك حرية التصرف بالموارد التي يمتلكها ويقرر نوع النشاط الذي يمارسه بما يلائم ميوله واستعداداته وإمكانياته، كما يسمح النظام الرأسمالي للفرد توجيه فعالياته الاقتصادية في إطار القوانين، حيث أن الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا في حدود تعتقد

أنها في مصلحة الجماعة وفي إطار حماية المجتمع؛ فهي تمنع مثلا النشاط في مجال إنتاج المخذرات والاتجار بها، كما تضع القوانين التي تنظم ممارسة المهن المختلفة بما يتفق ومصلحة الدولة وحماية المواطن.

2-4-1-3- دافع الربح

يعتبر الربح المحرك الأساسي للفعاليات الاقتصادية، حيث أن كل فرد يسعى إلى تحسين وضعه المادي والمعنوي بالحصول على أكبر قدر ممكن من الدخل، لذلك يختار الفرد النشاط الذي يؤمن له ذلك.

2-4-1-4- المنافسة وسيادة المستهلك

تقوم الرأسمالية في أساسها على فكرة المنافسة وعدم الاحتكار التي تؤدي بدورها إلى التوازن الطبيعي للسوق، فالمنافسة تتطلب كثرة مصادر الإنتاج والتجارة، وهو ما يعني وجود عدد كبير من المنشآت تنتج وتبيع سلعا متجانسة بحيث يتعذر معها التأثير في سعر السوق، كما أن حرية اتخاذ القرار من قبل الأفراد تفرض المنافسة كما تفرض سيادة المستهلك، فالأفراد يتخذون القرارات بدافع الربح، لذلك يتجه المنتج بموارده لإنتاج السلع التي زاد الطلب عليها وبالتالي زاد ربحها، ويبتعد عن إنتاج السلع التي انخفض ربحها.

2-4-1-5- جهاز الثمن

يعتبر الأداة التي تلائم بين حاجات الأفراد وبين الموارد المتاحة، فهو ينقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين ليقوم هؤلاء بدورهم بتلبية هذه الرغبات وفق درجة إلحاحها وفي ضوء ما هو متوفر من موارد وهو يؤثر بدوره على أسعار السلع النسبية، سواء سلع الاستهلاك أو الموارد المستعملة في صنعها، فإذا ارتفع الطلب على بعض السلع فإن أسعار هذه السلع سيرتفع على المدى القصير نظرا لعدم قدرة المتوفر منها على تلبية الطلب المتزايد، وهذا الارتفاع سيؤدي إلى ارتفاع الأرباح مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجها على حساب سلع أخرى انخفض الطلب عليها وانخفضت أسعارها والربح المتأتى منها كذلك، فجهاز الثمن يشكل حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك.

2-4-2 عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

إن الازدهار الذي عرفه النظام الرأسمالي من زيادة في الإنتاج كما ونوعا، وكذا إمكانية الإنتاج بأسعار منخفضة لم يحرم النظام الرأسمالي الحر من الوقوع في الأزمات بين الفترة والأخرى، ، ومن ذلك يمكن ذكر العيوب التي ظهرت في ظل هذا النظام في النقاط الآتية:

2-4-2 -1- الإحتكار

الاحتكار هو نقيض المنافسة الكاملة، ويعني أن يملك فرد أو مؤسسة اقتصادية الجزء الأكبر من إنتاج سلعة معينة، بحيث يمكنه ذلك من التحكم في سوق السلعة دون أن يكون

للمستهلك أو السوق أي دور في تحديد أسعار وأنواع وكميات السلع المعروضة في السوق كما هو الحال في وجود منافسة حرة (سيادة المستهلك)، حيث يضعف دور جهاز الثمن وحرية الفرد أو يلغيها في بعض الأحيان. وقد ينشأ الاحتكار نتيجة التطور الطبيعي لبعض المؤسسات والتي تجنح عادة لإبتلاع المؤسسات الصغيرة وإحتوائها وتسخيرها كمصرف لمنتجاتها، كما قد ينشأ بقوة القانون الذي يتم نتيجة اتفاق بين مؤسسة أو شركة وبين الحكومة، حيث تسمح بموجبه الدولة لإحدى المؤسسات بالإنفراد في استغلال واستثمار فرع اقتصادي معين؛ مثل استغلال وتصنيع التبغ واقتصار ذلك على تلك المؤسسة نظرا لخطورة مثل هذا المنتج على الصحة العامة ورغبة الدولة في مراقبة إنتاج وتسويق مثل هذه السلع، وتأخذ الاحتكارات أشكالا مختلفة مثل الكارتل (الذي يقوم على اندماج عدة شركات متنافسة في شركة واحدة ضخمة تمكنها من الإنتاج بكميات أكبر ومن فرض سيطرتها على السوق بشكل شبه كامل) والترست (وهو الذي يقوم على اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق) والسنديكات والشركات القابضة...إلخ، وهي منتشرة في كثير من الدول الرأسمالية كشركات الصلب والحديد في أمريكا الشمالية والشركات البترولية في الدول النفطية.

2-4-2 -2- سوء توزيع الثروة

إن وجود الاحتكارات سالفة الذكر يقود بدوره إلى تمركز وتكدس رؤوس الأموال في أيد قليلة في المجتمع وهذا التمركز يؤدي إلى القضاء على الرأسمالية الصغيرة والحد من حرية الأفراد في التمتع بحريتهم في مجال الإنتاج وحتى الاستهلاك أحيانا؛ لأن الاحتكاريين في مثل هذه الحالة يصبح بمقدورهم التصرف في السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته وكذلك تحديد الأسعار وفق مصالحهم وليس وفق مقتضيات السوق.

2-4-2 -3- البطالة والأزمات الدورية

إن الصورة الجميلة التي رسمها الرأسماليون للاقتصاد مغايرة تماما للواقع، فقد اعتقد منظرو النظام الرأسمالي بأن جهاز الثمن كفيل بإيجاد التوازن في السوق بين العرض والطلب وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، إلا أن الواقع يشير إلى أزمات اقتصادية عامة وجزئية تعتري هذا النظام في فترات زمنية مختلفة. والأزمة الاقتصادية هي إختلال التوازن بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستهلاك مما يقود في النهاية إلى البطالة، ولقد اختلف الاقتصاديون في تفسيرها وأسبابها، فمنهم من يردها إلى الطبيعية وتغيراتها التي تحدث بين فترة وأخرى، في حين أن التفسيرات المعاصرة فقد ركزت في مجملها على سلوك الرأسماليين المهيمنين على الإنتاج كسبب في عدم التلاءم بين الإنتاج والاستهلاك.

2-5- النظام الاقتصادي الاشتراكي

في بداية القرن الثامن عشر، ترافق الازدهار الاقتصادي الرأسمالي ببؤس الكادحين، حيث ارتفعت أسعار المواد المعيشية وتضاعفت أسعار الحبوب، وحل الإنتاج الآلي بفعل الثورة الصناعية محل العامل، فنتج عن ذلك ازدياد البطالة وانخفاض الأجور وزيادة حدة الاستغلال من قبل أصحاب المؤسسات الإنتاجية.

من هذا المنطلق بدأت الأفكار والدعوات المطالبة بتحسين أحوال المعيشة وخاصة في فرنسا، حيث طالبت حركة الغاضبين بالمساواة في الحياة المادية، وقد نشرت هذه الحركة في بيان لها قالت فيه: "إن الثورة الفرنسية ليس سوى البشير بثورة أخرى، ثورة أكبر بكثير وأخطر بكثير، ستكون الثورة الأخيرة. إن قانون الإصلاح الزراعي كان أمنية بالنسبة لبضعة جنود لا مبدأ لهم، أما نحن فنسعى إلى شيء أسمى وأعدل هو المال الشائع أو مشاعية الأموال".

وهكذا كان الصراع حادا بين العمال وأصحاب المشاريع الإنتاجية، فقد أدى قيام النظام الرأسمالي والثورة الصناعية إلى إنقسام المجتمع إلى طبقتين هما:

- **الطبقة البورجوازية**؛ التي كانت تملك وسائل الإنتاج، وتنتج من أجل الربح وزيادته؛
- **الطبقة العمالية**؛ وهي التي لا تملك سوى قوة عملها.

هذا الواقع أدى إلى بروز ظاهرتين:

- **الظاهرة الأولى**؛ وهي تعاظم بؤس وفقر العمال والأغلبية الساحقة من السكان، فالحرية المطلقة التي كانت بيد مالكي الإنتاج تركت تأثيرات سلبية على معيشة الفئات العمالية من حيث انخفاض مستوى الأجور وتشغيل النساء والأطفال، ومن حيث عدد ساعات العمل التي زادت عن 15 ساعة في اليوم.
- **الظاهرة الثانية**؛ وهي أزمات فيض الإنتاج، والتي بدأت في الظهور وكان أولها في بريطانيا سنة 1825، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 1847-1848، والأزمة الاقتصادية سنة 1873.

هذا الواقع دفع ببعض المفكرين والفلاسفة إلى البحث عن أسباب هذه المآسي الاجتماعية، وطرح حلول لها، فكانت الأفكار الإشتراكية كردة فعل على تأزم النظام الاقتصادي الرأسمالي في القرن التاسع عشر.

وفي مجال نقد الرأسمالية يمكن الإشارة إلى جان سيسموندي (1773-1842) الذي أشار إلى تناقضات الرأسمالية ووقف ضد الرأسمال الكبير دفاعا عن الإنتاج الرأسمالي الصغير، معللا إمكانية تناغم المصالح في سياق تطور الرأسمالية على قاعدة الإنتاج الصغير وبذلك يتأمن حل تناقضات الرأسمالية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت الماركسية التي تنسب إلى كارل ماركس وصديقه إنجلز، حيث نشرا كتيبا بعنوان "البيان الشيوعي" سنة 1848، والذي يعتبر من أشهر أعمالهما، ولقد بنى

ماركس فكره على أساس التخلص من الآثار السلبية للنظام الرأسمالي من حيث أن العمال ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد عن احتياجاتهم، ولكنهم يأخذون جزءا ضئيلا من هذا الدخل بينما تذهب النسبة الغالبة لصالح القلة الرأسمالية. ويهدف ماركس من خلال تحليله لفكرة المادية الجدلية والصراع بين طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا (طبقة العمال)، حيث ينتج هذا الصراع بسبب الملكية الخاصة، لذلك لابد من تغييرها لتصبح جماعية، ويصبح المجتمع يتبع نظاما شيوعيا يختفي فيه الصراع بين الطبقات، حيث تتغير فيه علاقات الإنتاج، ويتم فيه حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع بطريقة تعاونية.

2-5-1- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمكن تلخيص أهم مبادئ النظام الإشتراكي فيما يلي:

2-5-1-1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

إن ملكية وسائل الإنتاج هي العلاقة التي يقوم على أساسها مجمع العلاقات الإنسانية الناشئة عن العملية الإنتاجية برمتها، لأن ملكية وسائل الإنتاج هي التي تقرر طرق إستعمالها، وبذلك تقرر الأشكال التي يأخذها التعاون وتقسيم العمل، وأكثر من ذلك حيث تقرر ملكية وسائل الإنتاج مسالة من يملك المنتوجات، ومن ثم يتم تحديد كيفية توزيعها، لذا فإن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تعتبر المنطلق الأساسي للنظام الإشتراكي في نظر الإشتراكيين، لأنها تحل التناقض القائم بين العمل الجماعي والملكية الفردية في النظام الرأسمالي، فالنظام الإشتراكي يجمع بين قوة العمل وبين وسائل الإنتاج، حيث يصبح العمال مالكي وسائل الإنتاج والمنتوجات، لذلك فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي وسيلة لتحرير الطبقة العاملة من استغلال الطبقة الرأسمالية.

2-5-1-2- التخطيط المركزي

إن السمة الثانية للنظام الإشتراكي هي التخطيط المركزي، والذي يعرف حسب شارل بتلهايم بأنه "تخطيط شامل ينظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على مشروعات اقتصادية محددة، وإنما يتضمن ويستلزم ترابط وتنسيق قطاعات الاقتصاد الوطني مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل"، ويعطي هذا التعريف إشارة واضحة إلى أن النظام الإشتراكي لا يسير بطريقة تلقائية وبهدف الربح وفق آلية السوق، بل بواسطة التخطيط المركزي الذي يلائم بين الموارد والحاجات في إطار خطة شاملة يتم فيها تحديد الأهداف المجتمعية وتحدد الأولويات والوسائل وكذلك الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف.

2-5-1- 3- تحقيق المنفعة العامة

في النظام الرأسمالي يقوم المنظمون بمهمة إشباع الحاجات العامة ولكن من منطلق الربح؛ فحيث توجد القدرة الشرائية يمارس الرأسماليون نشاطهم، في حين يمارس النظام الإشتراكي

نشاطه لإشباع الحاجات العامة؛ أين يسود قانون "من لا يعمل لا يأكل" فكثير من السلع التي كان استعمالها مقصورا على فئة معينة من الأفراد الأغنياء تصبح سلعا عامة، ويتم ذلك في ضوء الموارد المتاحة ووفقا للأولويات المحددة من قبل المجتمع.

2-5-2- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها النظام الإشتراكي من حيث كفاءته في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن حيث عدالته في توزيع الدخل بين الأفراد، وكذا ما يحققه من استقرار اقتصادي، إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوب هذا النظام والتي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- على الرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشاريع.
- على الرغم أيضا من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز التي تجازي المجيدين، إلا أن هذه القوة أيضا لا تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي.
- كذلك في النظام الإشتراكي تتجمع سلطة اتخاذ القرار في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره هذه السلطة يمكن أي يكون له آثار سيئة على المجتمع ككل، على العكس من ذلك ففي النظام الرأسمالي نجد أن أي قرار سيئ لمنتج ما يكون له نفس الآثار السيئة من حيث شمولها؛ أي أن الفرد المنتج وحده من يتحمل نتيجة قراره.
- إضافة لما سبق فإن أهم ما قد يتعرض له النظام الإشتراكي من عيوب (البيروقراطية) ففي هذا النظام تقوم الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

بعد تعميم مليكية وسائل الإنتاج بدأ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي سابقا في إدارة الاقتصاد بمركزية صارمة وفرض ديكتاتوريته مستغلا العيوب التي تميز بها النظام الإشتراكي؛ فغياب مراقبة الأفراد وملكيتهم لوسائل الإنتاج، فسح المجال لظهور التشوهات البيروقراطية وسلب الطبقة العاملة حق الدفاع عن نفسها، وهو الحق الذي أيده لينين لاحقا داعيا إلى (أن تستخدم التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم لكي يدافع العمال عن الدولة)، وهدف لينين من هذا كان محاربة التشوهات البيروقراطية للدولة لأن أعظم الأخطار هو خضوع خطة

الاقتصاد الوطني للبيروقراطية إخضاعا بعيد المدى، وهذا ما يشير إلى أن أغلبية المحاولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي لإصلاح النظام الاشتراكي وإدخال المزيد من الحوافز المادية والمشاركة الجماهيرية لإعادة بناء النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسس أكثر ديموقراطية بهدف تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للمجتمع.

2-5-3- النظام الاقتصادي الاشتراكي الجديد

بعد قيام النظام الاشتراكي بحوالي سبعين عاما ظهرت تيارات تدعو إلى الإصلاح وتطلب إعادة البناء لهذا النظام، وعلى رأسهم أحد أكبر قادة الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) ميشيل غورباتشوف، والذي ما إن تولى السلطة شرع في برنامج إصلاحي واسع يرتكز على:

- التخلي عن الإدارة المركزية لصالح النظام اللامركزي؛
- مراعاة آليات السوق ومطالب المستهلكين، واعتماد مبادئ الربح والخسارة في عمليات الإنتاج؛
- اعتماد طريقة الإنتاج الفردي؛
- تشجيع القطاع الخاص، وبيع الكثير من منشآت الدولة؛
- تشجيع استخدام أساليب التخطيط وفق آليات السوق والأسعار؛
- فتح السوق للاستثمارات الأجنبية.

ولا يعد خافيا ما حل بالاتحاد السوفياتي بعد هذه الحركة الإصلاحية، إذ تفكك هذا الاتحاد إلى دويلات متصارعة فيما بينها، وتغير نظام الاقتصاد فيها إلى نظام السوق، وأصبحت اللامركزية شعارا لها، كما أن بعضا من تلك الدويلات أصبحت أعضاء في الاتحاد الأوربي حاليا.